تجربة المصارف الإسلامية في سورية

الواقع والمعوقات (2007-2011)

إعداد طالب الماجستير أنس البقاعي

إشراف الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

مشاركة الأستاذ الدكتور محمد توفيق رمضان

قسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد

جامعة دمشق

الملخص

تعدُّ الصيرفة الإسلامية من الموضوعات التي تحظى باهتمام الاقتصاديين والباحثين في الوقت الحاضر، وإن البحث في موضوع تمويل التنمية الاقتصادية وتحديد معوقاته ودراسة سبل التخلص منها من المسائل المهمة التي من شأنها تعبيد الطريق أمام سير العملية التنموية. وهذا ما عمد الباحث إلى تحقيقه من خلال التعريف بمفهوم المصارف الإسلامية ودراسة واقعها في سورية، وتحديد معوقاتها واستخلاص النتائج والمقترحات، وخلصت الدراسة إلى وجود عدة معوقات تعترض عمل هذه المصارف في سورية وقدمت مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تسهم في تجاوز هذه العقبات وتسهم في تسريع التنمية الاقتصادية وتحقيقها في القطر.

مقدمة:

بدأت في عام 1963 محاولات جادة لتجنب المعاملات المصرفية الربوية، بإنشاء مصارف تقوم بالخدمات والأعمال المصرفية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية؛ وذلك عندما أقيمت مصارف الادخار المحلية في مصر إذْ كانت بمنزلة صناديق ادخار توفير لصغار الفلاحين.

أعقب ذلك تأسيس أول مصرف إسلامي في دبي عام 1975، ونجح نجاحاً باهراً في قيامه بأعماله طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، تلاه إنشاء المصرف الإسلامي للتنمية، ومصرف فيصل الإسلامي السوداني، فبيت التمويل الكويتي، ثم مصرف فيصل الإسلامي المصري، ومصرف دلة البركة، وبيت المال الإسلامي، وانتشرت البنوك الإسلامية في أنحاء القارات الخمس كلّها، حتى وصل عددها إلى 450 مصرفاً منتشرة في أكثر من 75 دولة في العالم، ووصل حجم أعمالها إلى نحو تريليون دولار أمريكي في نهاية عام 2010 [1]، فضلاً عن أن البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح نوافذ أو فروع أو بنوك إسلامية.

يدعو ذلك إلى تعرّف مفهوم المصارف الإسلامية، وأنواعها، وتجربة هذه المصارف ومعوقات عملها في سورية، وهذا ما دُرِسَ في هذا البحث.

مشكلة البحث:

دراسة مدى إسهام المصارف الإسلامية في سورية، من خلال صيغ التمويل المعتمدة لديها، في تعبئة الموارد والمدخرات المحلية وتوظيفها في المشاريع التنموية، والبحث عن المعوقات التي تعترض عملها فيما لو وجدت.

أهمية البحث:

تبدو أهمية البحث من أنَّ دراسة أساليب تمويل التنمية الاقتصادية تعدُّ منطلقاً مهماً للنهوض بالاقتصاد الوطني. ومن ذلك الوقوف على واقع تجربة المصارف الإسلامية في سورية بواسطة أساليب التمويل المعتمدة لديها، والهادفة إلى تجميع المدخرات الوطنية، وتوجيهها لتشجيع الاستثمار ومشاريع التنمية.

1 - انظر: محمد البلتاجي، سلسلة التعريف بالبنوك الإسلامية، 2010، على الرابط الآتي:
http://www.bltagi.com/portal/articles.php?action=show&id=11

أهداف البحث:

اختير هذا البحث للتوصل من خلاله إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعريف بمفهوم المصارف الإسلامية، وأهميتها، وأنواعها.

2- معرفة واقع تجربة المصارف الإسلامية في سورية.

3- تحديد معوقات عمل المصارف الإسلامية في سورية في حال وجودها.

فرضية البحث:

يدل واقع تجربة المصارف الإسلامية في سورية على تحقق دورها في تعبئة المزيد من المدخرات الوطنية وخدمة عملية التنمية الاقتصادية، وذلك مع وجود عقبات أو معوقات تعترض أعمالها ونشاطاتها.

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث في منهجيته على المنهج الوصفي التحليلي القائم على دراسة العوامل والمتغيّرات المختلفة المتعلقة بموضوع البحث وتحليلها.

الدراسات السابقة:

تناول دراسة موضوعات في المصارف الإسلامية عدد من الباحثين في دراسات سابقة، من ذلك الدراسات الآتية:

- (دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ــ دراسة تحليلية مقارنة) للباحث "محمد إبراهيم محمد أبو شادي" لنيل درجة الدكتوراه – مصر عام 1991 تركزت الدراسة على أهمية الوظائف الاستثمارية للبنوك الإسلامية في تمويل خطة التنمية الاقتصادية ومشكلات الاستثمار فيها وضوابطه ومعاييره ومردوده الاجتماعي وصيغ الاستثمارات الشرعية.
- (دور المصارف الإسلامية في تمويل الاستثمارات – دراسة حالة سورية) للباحث "حسين علي قبلان" لعام 2008، وكانت نتيجة الدراسة كما يأتي:

استطاعت المصارف الإسلامية جذب كتلة كبيرة من المدخرات الوطنية، وهيمن أسلوب المرابحة على الأساليب الاستثمارية في هذه المصارف. فضلاً عن التركيز على تمويل الاستثمارات قصيرة الأجل ذات العائد السريع؛ وذلك على حساب قطاعي الزراعة والصناعة في القطر.

ـ (دور المصارف التقليدية والإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في سورية) للباحث طارق محمد الراعي لعام 2011، توصل البحث إلى العديد من النتائج أهمها: اتجاه المصارف السورية بشكل عام نحو التمويل الاستهلاكي قصير الأجل، وتُمنَحُ القروض للمشاريع الإنتاجية بناءً على وجود الرهن العقاري بالدرجة الأولى، وقد تزايدت موجودات المصارف الإسلامية بنسب كبيرة في السنوات القليلة من عملها في السوق السورية.

تجربة المصارف الإسلامية في سورية -الواقع والمعوقات (2007-2011)

أولاًـ مفهوم المصارف الإسلامية:

أنشئت المصارف الإسلامية ليس فقط من أجل أن الربا حرام، بل أقيمت من أجل تطبيق الإسلام بأوامره ونواهيه جميعها في مجالات عملها[1]. فهي تنطلق من حيث المبدأ من المسألة الجوهرية القائلة بأن المال مال الله، وأن البشر مستخلفون في هذا المال لتوجيهه إلى ما يرضي الله تعالى في خدمة عباد الله[2]، (فليس الفرد حراً حرية مطلقة يفعل في ماله ما يشاء، لأن يدَه يدٌ عارضة، والملكية الحقيقية هي لله خالق كل شيء، لذلك فالمصرف الإسلامي لا بدَّ أن يلتزم بمبادئ الشريعة التي توجّه المال لخدمة المجتمع أولاً)[3].

ونظراً إلى أن الإنسان هو وسيلة الاقتصاد الإسلامي وغايته الذي هو فرع من المعرفة يساعد على تحقيق رفاهية الإنسان من خلال تخصيص الموارد وتوزيعها النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية ودون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تكبيل حرية الفرد أو خلق اختلالات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي أو البيئة مع الاهتمام بالتوزيع العادل للدخل والثروة، فقد جاءت البنوك الإسلامية بما يتفق

1 -انظر: رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1995، ص63 .

2 - انظر: أحمد سفر، العمل المصرفي الإسلامي " أصوله، وصيغه، وتحدياته "، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص33 .

3 - عبد الرحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، الطبعة الأولى، الأردن - عمان، 1998، ص172.

وهذه المعاني من خلال أنظمتها وقوانينها التي ضمّنتها أسس عملها وأهدافها التي تنشدها، وما البنوك الإسلامية إلا فرعٌ عن الاقتصاد الإسلامي وإحدى أدواته[1].

وردت تعريفات عديدة للمصارف الإسلامية، ونورد فيما يأتي التعريف المذكور في المرسوم التشريعي لإحداث المصارف الإسلامية في سورية في المادة الأولى منه، إذْ بيّن أن المصرف الإسلامي هو (المصرف الذي يتضمن عقد تأسيسه ونظامه الداخلي التزاماً بممارسة الأعمال المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى أو في مجال التمويل والاستثمار)*.

يتبيّن لنا من هذا التعريف اشتماله على معظم الأعمال التي يقوم بها المصرف الإسلامي، وينبغي أن يشتمل تعريف المصرف الإسلامي على عدة أمور، أهمها:

أ. المصرف الإسلامي مؤسسة مالية مصرفية.

ب. يقدم المصرف الإسلامي الخدمات المصرفية، فضلاً عن فتح الحسابات الجارية، وقبول الودائع الاستثمارية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

ج. يتميّز المصرف الإسلامي عن غيره بالبعد الشرعي في تعبئة الموارد، وفي توظيفها.

د. يهدف المصرف الإسلامي إلى تحقيق العدالة والتكافل الاجتماعي.

ومن ثمَّ يمكن اعتماد التعريف الآتي للمصارف الإسلامية: (هي المؤسسات المصرفية التي تتعامل بالنقود على أساس الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وتعمل على استثمار الأموال بطرق شرعية، وتهدف إلى تحقيق آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة)[2].

ويعدُّ هذا التعريف أشمل من سابقه، إذْ يلاحظ أنه قد ذكر، فضلاً عمَّا ورد في التعريف السابق، سعي هذه المصارف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وربطها بالتنمية الاجتماعية.

---

1 -انظر: إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2008، ص26.

* : صدر المرسوم التشريعي السوري رقم/35/ لعام /2005/، وتم بموجبه السماح بإحداث المصارف الإسلامية في سورية، وقد ورد هذا التعريف في المادة الأولى منه.

2 - وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، الطبعة الرابعة، دار الفكر، دمشق- سورية، 2007، ص516 .

ثانياً ــ أهمية المصارف الإسلامية:

تميّزت المصارف الإسلامية بنوع من التعامل المصرفي، لم يكن موجوداً قبل إنشائها في القطاع المصرفي التقليدي. فقد اعتمدت هذه المصارف في معاملاتها على أساس المشاركة بالعمل والمال والأرباح والخسائر، وغير ذلك من صيغ التمويل كالمضاربة والمرابحة والاستصناع والمزارعة، وذلك بدلاً عن التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية وإقراض الأموال بفائدة.

وتعود أهمية المصارف الإسلامية إلى ما يأتي:[1]

1. **قيامها بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الأعمال والخدمات المصرفية، ولاسّيما المعاملات المصرفية في النقود والسلع، بحيث تكون خالية من الربا والاستغلال والغرر(العقود الاحتمالية) وغيرها من المحرمات، ويعدُّ هذا الهدف جوهر عمل المصرف الإسلامي وسر وجوده وبقائه.**
2. **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، إذ ينظر المصرف الإسلامي إلى التنمية الاجتماعية على أنها أساس لا بدَّ لتحقيق التنمية الاقتصادية من مراعاته.**
3. **الحد من مشكلة التضخم بعدم التعامل بالفائدة (الربا)، إذ يقوم المصرف الإسلامي بربط عائد الودائع بنسبة من الربح الفعلي في المشاريع الاستثمارية، والحيلولة دون أي إثراء غير مشروع بسبب التضخم (انخفاض القوة الشرائية للنقود) الذي يحققه رجال الأعمال المقترضون من البنوك الربوية قروضاً ذات آجال طويلة، وهذا بدوره يصحح مسار المعاملات في أسواق المال والنقد.**
4. **تجميع الفائض من الأموال المجمدة ودفعها إلى مجال الاستثمار في مشروعاتها التنموية المختلفة، تجارية كانت أم صناعية أم زراعية أم خدمية. فمن المسلّم به أن كثيراً من أبناء الأمة الإسلامية، الملتزمين بعقيدتهم وبمبادئ دينهم وتعاليمه، لا يقدمون على استثمار أموالهم وتنميتها في المصارف التقليدية (الربوية)، مما يجعل كثيراً من أموال المسلمين في العالم الإسلامي معطّلة، ولا تستفيد منها مجتمعاتهم على الصعيد الفردي أو المجتمعي أو الاقتصادي ككل. لذلك كانت المصارف الإسلامية أداة مهمة لتشجيع الناس على الادخار والاستثمار بطرائق شرعية.**

---

1 - انظر: - فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث – جدارا للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، 2006، الأردن ، ص93 - 94.

- عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصدر السابق، ص191 - 197.
- إبراهيم عبد الحليم عبادة، المصدر السابق، ص53-57.
- وهبة الزحيلي، المصدر السابق، ص517 - 520.

5.توفير البدائل المصرفية الشرعية المناسبة، وإرضاء المتعاملين من خلال طرح صيغ تمويلية تحظى بالقبول لدى الجميع، مثل المشاركة والمضاربة والإجارة وغيرها، مما يعدُّ من أفضل وسائل اجتذاب المدخرات الحقيقية وتجميع الأموال اللازمة لتمويل مشروعات البنية التحتية ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً- تقسيمات المصارف الإسلامية:

تعدُّ المصارف الإسلامية بحد ذاتها أحد أنواع المصارف؛ وذلك لطبيعتها الخاصة. فضلاً عن ذلك فإن امتداد نشاط هذا النوع من المصارف أدى إلى ضرورة تخصصها بنشاطات معينة بذاتها، فجغرافياً يمكن تقسيمها إلى مصارف إسلامية محلية أو دولية، ومن حيث المجال التوظيفي تكون إمَّا صناعية أو زراعية أوتجارية أوادخارية واستثمارية. أمَّا وفقاً لحجم النشاط المصرفي فيمكن تقسيمها إلى صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم.[1]

ويمكن تمثيل هذا التقسيم بالشكل الآتي:

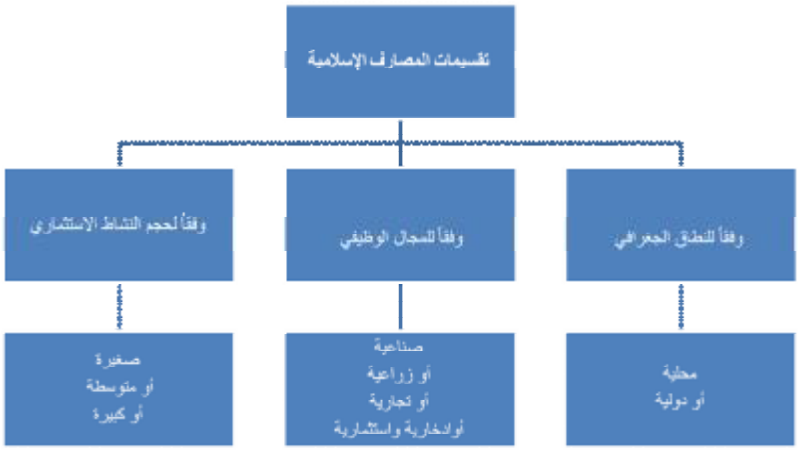

الشكل رقم(1) تقسيمات المصارف الإسلامية

1 - محسن أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية، دار إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 1999، ص18، عن شبكة طلبة الجزائر www.etudiantdz.net.

إذاً: تبيّن ممَّا سبق مفهوم المصارف الإسلامية وتعريفها وأهميتها وأنواعها، فكيف كانت تجربة إحداث المصارف الإسلامية في سورية؟

رابعاً- واقع المصارف الإسلامية في سورية:

تعدُّ تجربة المصارف الخاصة في سورية تجربة حديثة العهد، إذ بدأت عقب صدور المرسوم التشريعي رقم 28 لعام 2001 الذي سمح بإنشاء المصارف الخاصة في سورية، إذْ أُسِّسَ أول مصرف خاص فيها في عام 2003، تبع ذلك إنشاء العديد من المصارف الخاصة التقليدية، حتى زاد عددها إلى الآن على أحد عشر مصرفاً.

كما بدأت تجربة المصارف الإسلامية في سورية بعد صدور المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005، وتعتمد هذه المصارف في عملها على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وتسعى إلى إقامة التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع.

كان السماح بإنشاء هذه المصارف، بنوعيها الإسلامية والتقليدية، نقلة نوعية أنهت احتكار الدولة للعمل المصرفي، بعد أن كانت المصارف كلّها في سورية هي مصارف حكومية، ويمكن أن يتجلى دور المصارف الإسلامية في الاقتصاد من خلال القيام بتعبئة المدخرات المحلية الموجودة خارج نطاق العمل المصرفي، لأسباب دينية، وتوظيفها في قنوات استثمارية مفيدة للفرد والمجتمع، ومن ثمَّ توفير التمويل اللازم للاستثمار غير المباشر لأفراد المجتمع، ممن ليس لديهم القدرة المالية على الاستثمار المباشر، فضلاً عن قيام هذه المصارف باستثمارات مباشرة من قبلها، ومن ثمَّ الإسهام في تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

وفيما يأتي دراسة لواقع المصارف الإسلامية في سورية لمعرفة مدى تحقيقها لهذا الدور في الاقتصاد الوطني:

حدّد المرسوم التشريعي رقم/35/ لعام 2005، الذي سُمِحَ بموجبه بإحداث المصارف الإسلامية في سورية، رأسمال المصرف بما لا يقل عن/5/ مليارات ل.س، توزع على أسهم اسمية لا تقل قيمة السهم الواحد عن/500/ ل.س، وعلى ألا يقل رأس المال المدفوع عند التأسيس عن 50% من رأس المال المصرح به، بحيث يستكمل دفع رأس المال خلال/3/سنوات من بداية مزاولة المصرف لنشاطه.

عُدِّلَ هذا المرسوم بالقانون رقم/3/ لعام 2010، بحيث لا يقل حجم رأس مال المصرف الإسلامي عن/15/ مليار ل.س.

ومن المناسب القول هنا: إن رأس مال المصرف كلما كان حجمه وسطاً كانت فرصة نجاح المصرف أكبر وربحه أوفر. فالمصارف الإسلامية تسعى كغيرها من المصارف إلى تعزيز ثقة المودعين فيها ولإنجاح تجربتها، وهذا يقتضي عدم المغالاة عند تحديد حجم رأسمالها، بحيث تتمكن من استثماره بالكامل، وتستطيع توزيع عائد مناسب على أصحاب رأس المال. كما يستلزم ذلك عدم تقليل رأس المال عن القدر اللازم لتحقيق الخطط المعتمدة بشكل يؤدي إلى الإخلال فيه كونه عامل ضمان بالنسبة إلى المودعين، ويؤدي إلى نزع الثقة منه وعدم الطمأنينة إليه من قبلهم. ولاسيَّما أنَّهم لا يشتركون في إدارة أموال المصرف[1].

والمأمول أن يُعادَ النظر بتحديد حجم رأس مال المصارف الإسلامية من قبل الجهات المعنية في سورية، بحيث يكون حجمه وسطاً ومناسباً لها، مع الأخذ بالحسبان واقع البيئة التي تعمل هذه المصارف فيها.

1ــ المصارف الإسلامية العاملة في سورية، عددها- فروعها- عمالتها:

بناءً على المرسوم رقم 35 لعام 2005، بلغ عدد المصارف الإسلامية التي رُخِّصَتْ في سورية ثلاثة مصارف هي: بنك الشام، وبنك سورية الدولي الإسلامي، وبنك البركة ــ سورية.

ويبيّن الجدول الآتي هذه المصارف، ورأسمال كل منها وعدد فروعه، وعدد العاملين فيها:

الجدول رقم(1): المصارف الإسلامية العاملة في سورية ورأسمال كل منها وعدد فروعها والعاملين فيها حتى نهاية 2011/12/31.

المصرف	تاريخ المباشرة	رأس المال المدفوع مليار ل.س	نسبة القطع الأجنبي%	عدد الفروع	عدد العاملين
بنك الشام	2007/8/27	4,991	%49	8	196
بنك سورية الدولي الإسلامي	2007/9/15	7,5	%49	25	580
البركة- سورية	2010/6/1	3,407	%49	9	207
المجموع	-	-	-	42	983

المصدر: التقرير السنوي لكل من المصارف الثلاثة لعام 2011.

1 - انظر: عبد الرحيم جدي الهيتي، المصدر السابق، ص238.

يلاحظ من هذا الجدول أن عدد المصارف الإسلامية العاملة في سورية، وفقاً للمرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005، بلغ ثلاثة مصارف منتشرة في أراضي سورية عبر 42 فرعاً، وأن عدد العاملين فيها حتى نهاية 2011/12/31 قد بلغ 983 عاملاً.

ولدى دراسة توزع خدمة الفروع المصرفية العاملة في سورية، بشقيها التقليدية والإسلامية، على عدد السكان، تبيّن أن نسبة تغطية خدمة كل فرع مصرفي قد انخفضت من 0.40% من عدد السكان في عام 2000 إلى 0.19% في نهاية عام 2010[1]، أي انخفضت إلى أقل من نصف ما كانت عليه في عام 2000، الأمر الذي يدلُّ على أن السوق المصرفية السورية ما زالت تبدي استيعاباً لمزيد من المصارف الجديدة، أو لإحداث فروع جديدة لمصارف قائمة. إذْ بالمقارنة بدول أخرى مجاورة، كلبنان والأردن، نجد أن كل فرع مصرفي في الأردن يخدم 11000 مواطن، وفي لبنان كل 5000 شخص يخدمهم فرع مصرفي واحد[2]. في حين في سورية: يخدم كل فرع مصرفي 41,648 فرداً، وذلك في عام 2010، وهذا كما يبدو عدد مرتفع مقارنة بهذه الدول.

أي إن قيام المصارف العاملة في سورية. ولاسيَّما الإسلامية منها التي تشكل فروعها فقط 5% من العدد الإجمالي للفروع المصرفية البالغ 501 فرعاً وذلك لعام 2010[3]. بتوسيع شبكة فروعها في القطر، سيسهم في خدمة عملية التنمية الاقتصادية، وذلك نظراً إلى أهمية القطاع المصرفي، لأنَّ المصارف تعدُّ منشآت استثمارية بحد ذاتها، ولدور هذا القطاع في تمويل الاستثمارات، وفي إيجاد فرص عمل جديدة للحد من البطالة التي بلغت نسبتها10.9% في عام 2010[4]، فمع أن تشغيل 983 عاملاً، كما هو واضح من الجدول أعلاه، يعدُّ إسهاماً متواضعاً في إيجاد فرص عمل جديدة، إلاّ أن ذلك يساعد في الحد من مشكلة البطالة، إذ بلغ عدد المتعطلين عن العمل في سورية 476346 شخص في عام 2010[5].

1 - حسبت النسب من قبل الباحث استناداً إلى النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي للأعوام (2000-2010).

2 - انظر: الموقع الإلكتروني : www.syriasteps.com .

3 - انظر: مصرف سورية المركزي، المصدر السابق، وحسبت النسبة من قبل الباحث.

4 - انظر: هيئة الاستثمار السورية، تقرير الاستثمار السنوي الخامس لعام 2010، ص11.

5 - انظر: المكتب المركزي للإحصاء في سورية، المجموعة الإحصائية لعام 2011، الجدول 3/10.

2 ــ تطور حجم موجودات المصارف الإسلامية العاملة في سورية:

يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بمجموع موجودات المصارف، وذلك انطلاقاً من أن المصارف تعدُّ مشاريع استثمارية بحد ذاتها، إذْ يزداد إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي كلما ازداد حجم موجوداتها التي بدورها تزيد من حجم الخدمات التي تقدمها هذه المصارف.

يبيّن الجدول الآتي تطور موجودات المصارف الإسلامية في سورية، ونسبة هذه الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

الجدول رقم(2): تطور حجم موجودات المصارف الإسلامية في سورية في 12/31 للأعوام 2008 و2009 و2010، ونسبة موجودات المصارف الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق(مليار ل.س).

العام	مجموع الموجودات	الناتج المحلي لإجمالي	نسبة الموجودات إلى الناتج%
2008	45,739	2448,06	%18.68
2009	74,937	2520,70	%29.73
2010	98,197	2791,77	%35.17

المصدر: النشرة الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي في أيار عام 2011، حُسِبَت النسب من قبل الباحث.

يتبيّن من الجدول أعلاه ارتفاع حجم موجودات المصارف الإسلامية من45,739 مليار ل.س في عام 2008 إلى98,197 مليار ل.س عام 2010. إذْ ارتفعت نسبة نمو موجودات بنك الشام من 8% بين العامين 2008 و2009 إلى 51% بين العامين 2009 و2010، ولكن انخفضت هذه النسبة إلى 22% في العام 2011 عنه في العام 2010، وذلك لانخفاض حجم موجودات المصرف من 16,736 مليار ل.س عام 2010 إلى 13,047 مليار ل.س عام 2011. أمَّا بنك سورية الدولي الإسلامي فقد بلغت نسبة نمو موجوداته 77% بين عامي 2008 و2009، وانخفضت إلى 22% بين عامي 2009 و2010، كما انخفضت أيضاً إلى18% في العام 2011 عنه في العام 2010 أيضاً بسبب انخفاض حجم موجودات هذا المصرف من 77,4 مليار ل.س عام 2010 إلى 63,3 مليار عام 2011. في حين سجلت موجودات بنك البركة ارتفاعاً ملحوظاً في حجمها من 5,076 مليار ل.س عام 2010 إلى 23,047 مليار ل.س في عام 2011 بواقع نسبة نمو قدرها 78%.[1] ومع ذلك فإنه يمكن القول: إنَّ هذه المصارف قد أسهمت في تعبئة المزيد من المدخرات الوطنية.

1 - انظر: الموقع الإلكتروني لكل من مصرف الشام ومصرف سورية الدولي الإسلامي ومصرف البركة، البيانات المالية الموحدة للأعوام 2008 -2011 حسبت نسب النمو من قبل الباحث.

كما يتضح أيضاً من هذا الجدول ارتفاع نسبة موجودات المصارف الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 18.68% في عام 2008 إلى 35.17% في عام 2010. بمعنى أن إسهام هذه المصارف في الناتج المحلي الإجمالي قد ازداد خلال هذه المدة.

3 ــ التمويل الممنوح من قبل المصارف الإسلامية العاملة في سورية:

تراجعت نسبة التمويل الممنوح من قبل المصارف العامة لصالح المصارف الخاصة، بشقيها التقليدية والإسلامية، إذْ بدأت هذه النسبة بالانخفاض في عام 2004 من 99% لتصل إلى 78% في نهاية عام 2010 وإلى 77% حتى نهاية أيار عام 2011، وذلك مع أن التمويل العام التقليدي ما زال مسيطراً على النسبة الكبرى من سوق التمويل المصرفي. كما ازدادت نسبة التمويل الإسلامي، مع ضآلتها، من 1% في عام 2007 لتصل إلى 4% في نهاية عام 2010 وبقيت محافظة على هذه النسبة حتى نهاية أيار عام 2011.[1]

ويعبّر الشكل الآتي عن تطور قيمة التمويل الممنوح من قبل المصارف الإسلامية في سورية خلال المدة الزمنية ذاتها:

الشكل البياني رقم(1): تطور قيمة التمويل الممنوح من قبل المصارف الإسلامية في سورية (مليار ل.س)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الحاسوبي Excel، واستناداً إلى النشرة الإحصائية النقدية والمصرفية الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي حتى نهاية أيار2011، والتقارير السنوية للمصارف الإسلامية لعام 2011.

1 - انظر: مصرف سورية المركزي، النشرة الإحصائية النقدية والمصرفية الربعية الصادرة في أيار2011، جدول رقم (15) النسب المئوية لإجمالي التمويل بحسب المصارف.

يلاحظ من الشكل البياني أعلاه استمرار ارتفاع قيمة التمويل الممنوح من قبل المصارف الإسلامية من 1,680 مليار ل.س عام 2007 إلى 43,210 مليار ل.س عام 2010، ثم انخفاضه إلى 37,966 مليار ل.س في عام 2011، إذْ يمكن أن يكون سبب هذا الانخفاض الظروف الراهنة التي تتعرض لها سورية.

أمَّا بالنسبة إلى توزّع التمويل الممنوح من قبل المصارف الإسلامية بحسب نوع التمويل، فقد استأثر أسلوب المرابحة بالحصة الكبرى من التمويل الممنوح من قبل هذه المصارف حتى نهاية منتصف عام 2011، وذلك مقارنة بباقي أنواع التمويل، إذ بلغت حصة المرابحة في نهاية هذه المدة 43,143 مليار ل.س من مجموع تمويل المصارف الإسلامية البالغ 46,354 مليار ل.س، يليها الاستصناع 101 مليون ل.س، يتبعه المشاركة الثابتة والمنتهية بالتمليك 31 مليون ل.س، ثم التمويل التأجيري 8 مليون ل.س. أمَّا صيغ التمويل الأخرى فبلغت قيمتها 3,072 مليار ل.س.[1]

وإذا ما تتبعنا تركز التمويل بحسب القطاعات الاقتصادية، وباتخاذ بنك سورية الدولي الإسلامي نموذجاً لهذه المصارف، فإنه يلاحظ أن الحصة الكبرى من التمويل الذي قدمه هذا المصرف كانت في عام 2011 من نصيب قطاع التجارة 10,979 مليار ل.س، يليها قطاع الصناعة 6,801 مليار ل.س، ثم الخدمات 6,121 مليار ل.س، ، ثم يتبعها قطاعا العقارات 1,034 مليار ل.س والزراعة 33 مليون ل.س، ويتضح أن هذه التمويلات اتخذت في معظمها شكل المرابحة البالغة قيمتها 24,654 مليار ل.س من مجموع قيمة النشاطات التمويلية البالغ 24,970 مليار ل.س. في حين بلغت قيمة تمويل الاستصناع 113 مليون ل.س. ويلاحظ عدم اختلاف توزع هذا التمويل بحسب القطاعات عمّا كان عليه في عام 2010.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن المصارف الإسلامية في سورية تسهم في خدمة عملية التنمية الاقتصادية من عدة وجوه، منها:[3]

1- انظر: مصرف سورية المركزي، النشرة الربعية الصادرة لعام 2011، جدول توزع تمويل المصارف الإسلامية بحسب نوع التمويل في المدة 2007- أيار2011.

2 - انظر: الموقع الإلكتروني لمصرف سورية الدولي الإسلامي، البيانات المالية المنتهية في 2010/12/31 والتقرير السنوي لعام 2011، جدول ذمم وأرصدة النشاطات التمويلية بحسب القطاعات.

3 - انظر: رازي محي الدين، واقع الاستثمار والتمويل الإسلامي وآفاقه الاقتصادية في سورية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2012، ص277-279.

1. إنها تسهم في الناتج المحلي الإجمالي بصورة مباشرة، إذْ أوجدت هذه المصارف قيمة مضافة مباشرة من أرباح وأجور بلغت 3 مليار ل.س في عام2010، إذ مقارنةً بمتوسط رأس مال هذه المصارف للعام نفسه البالغ 9.82 مليار ل.س، ويعدُّ هذا الرقم كبيراً.
2. يقدّرُ إسهامها في الخزينة العامة بأكثر من 600 مليون ل.س، وذلك على شكل ضرائب ورسوم.
3. تجاوز إجمالي إسهامها في دعم الليرة السورية 450 مليون دولار أمريكي، وذلك بجذب ودائع العملات الأجنبية المقدرة بأكثر من 15 مليار ل.س، وكذلك بدفع جزء من رأس مال المصرف الإسلامي (50% منه) بالقطع الأجنبي.
4. أكثر من 70% من تمويلاتها كانت من نصيب الشركات، ومن خلال التحليل الانتماني وملف زيارة العميل تسهم هذه المصارف في تطوير الشركات، أي إنها تسهم بشكل غير مباشر في الناتج المحلي الإجمالي.
5. تقوية فائض السيولة للمصرف المركزي، بإلزام الأخير هذه المصارف بإيداع 10% من رأس مالها لديه على شكل وديعة دائمة دون أي عائد.
6. تقدم هذه المصارف خدمات مصرفية متميّزة تيسّر الأعمال، وهي من خلال هذه الخدمات (إصدار الاعتمادات والكفالات والبوالص ودفاتر الشيكات والحوالات وغيرها)، تسهم في توطين الاستثمارات في سورية.

هذا فضلاً عن مساهمتها في دعم ميّزان المدفوعات والميّزان التجاري، والحد من اقتصاد الظل، وزيادة الطلب المحلي وتشجيع الادخار وزيادته.

يتضح مما سبق أنه على الرغم من نمو حجم موجودات المصارف الإسلامية العاملة في سورية، ومن ثَّم إسهام هذه المصارف في تعبئة المزيد من المدخرات الوطنية، ومن ثمَّ إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر وغير مباشر، وتزايد نسبة تمويلاتها. إلاّ أن هذه المصارف تركز على التمويل القصير الأجل لتمويل مشتريات الأفراد وقطاع التجارة "وخاصة تجارة التجزئة"، وقطاع الخدمات. كما يلاحظ تركيزها على التمويل غير المخاطر "كالمرابحة"، وذلك مقارنة بالتمويل المخاطر "كالمشاركة والمضاربة". الأمر الذي يثير تساؤلاً عن دور هذه المصارف وجدوى تمويلها لعملية التنمية الاقتصادية، إذْ إن تركز التمويل بهذا الشكل من شأنه زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية

كالأدوات المنزلية والسيارات وغيرها، وذلك على حساب تمويل المشاريع الإنتاجية والتنموية "الزراعية والصناعية والتعدين وغيرها"، التي تسهم في زيادة الإنتاج الحقيقي.

إن ذلك يدعو إلى البحث في معوقات هذه المصارف عن ممارستها للدور المأمول في الاقتصاد الوطني.

خامساً - معوقات عمل المصارف الإسلامية:

تفرض بيئة العمل المصرفي والاقتصادي المحلية والخارجية على المصارف الإسلامية أن تواجه معوقات وتحديات مختلفة يتأثر نشاط هذه المصارف بها، أهمها:

1. جهل كثير من الجمهور بفقه المعاملات المالية التي تقوم المصارف الإسلامية على أساسها؛ ممَّا أوقع كثيرين في الريبة تجاه شرعية معاملات هذه المصارف. أدى هذا بدوره إلى أنه على الرغم من الارتفاع المطرد في ودائع المصارف الإسلامية، إلا إنها لم تتمكن من اجتذاب إلا نسبة ضئيلة من الأموال المتاحة التي يمكن جذبها واستثمارها في النشاط المصرفي الإسلامي.
2. قلة الأطر البشرية المؤهلة للعمل في المصارف الإسلامية، التي تجمع بين التأهيل الاقتصادي المصرفي والتأهيل الشرعي، وأيضاً جهل كثير من العاملين في هذه المصارف بفقه المعاملات المالية.
3. التعديل الذي طرأ على مرسوم إحداث المصارف الإسلامية في سورية رقم /35/ لعام 2005 بالقانون رقم/3/ لعام 2010، بحيث لا يقل حجم رأس مال المصرف الإسلامي عن/15/ مليار ل.س. إذْ إن رأس مال المصرف الإسلامي، وفق هذا التعديل، قد ازداد حجمه إلى درجة يصعب على المصرف فيها استثماره بالكامل، مما أثَّر سلبياً في مقدرته في توزيع عائد مناسب على أصحاب رأس المال، ومن ثمَّ أدى إلى ضعف أدائه عن المستوى المأمول بسبب هذا التعديل.
4. عدم قيام مصرف سورية المركزي بإصدار صكوك تمويل إسلامية لدعم نمو الصيرفة الإسلامية، إذْ يؤدي إصدار هذه الصكوك دوراً كبيراً في امتصاص السيولة الفائضة لدى المصارف الإسلامية، وتوظيفها في مشاريع البنى التحتية التي تنعكس بالإيجاب على فئات المجتمع السوري جميعها.
5. لا تستطيع المصارف الإسلامية العاملة في سورية الإفادة من القروض المقدمة من قبل المصارف المركزي، لأنَّها تتطلب دفع فوائد. كما تلتزم المصارف الإسلامية بالاحتفاظ بنسبة من

قيمة ودائعها لدى المصارف المركزية التي تدفع بدورها مقابل إيداعها نسباً معينة من الفوائد، وهذا الأمر لا يتفق مع مبادئ المصارف الإسلامية.

6. المنافسة الكبيرة والمستمرة من قبل المصارف التقليدية، سواء على صعيد ابتكار آليات حديثة في العمل المصرفي التقليدي وتطوير أنظمتها وخدماتها ومنتجاتها، أو على صعيد دخول المصارف التقليدية في مجال العمل المصرفي الإسلامي عن طريق فتح فروع لديها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

7. مخاطر الهيمنة الغربية المتمثلة في العولمة الاقتصادية، التي بدأت تظهر بشكل حاد من خلال ظهور الكيانات الاقتصادية الكبيرة، واندماج المصارف مع بعضها بشكل يهدد بقاء البنوك الصغيرة في الحياة المصرفية فضلاً عن العولمة التي فرضت تزايد حجم المعاملات وتنوعها التي تجري عبر الحدود في البضائع والخدمات، والتدفق الدولي لرؤوس الأموال.

8. بعض التشريعات المصرفية غير المرتبطة بالشريعة الإسلامية التي وضعت لتناسب المصارف التقليدية فقط، ولا تأخذ بالحسبان متطلبات العمل المصرفي الإسلامي وحاجاته. فضلاً عن مشكلة البيروقراطية والفساد في البيئة القضائية.

9. تتعرض البنوك الإسلامية للعوامل نفسها التي تتعرض لها البنوك التقليدية من حيث الصعوبات المالية التي تطرأ على عملائها نتيجة لنقص دخولهم وثرواتهم، وذلك بسبب تراجع الأوضاع الاقتصادية وتأثر الاستثمارات بالظروف الراهنة التي تتعرض لها سورية.

مع أن تجربة المصارف الإسلامية الخاصة في سورية، بالمقارنة بالمصارف الأخرى عموماً والخاصة خصوصاً، ما زالت حديثة العهد، ومع الأخذ بالحسبان نسبة إسهام حجم موجوداتها في الناتج المحلي الإجمالي، فقد استطاعت إثبات وجودها، ومنافسة المصارف الأخرى، فازداد عدد فروعها، كما استحوذت على قدر لا بأس به من السوق المصرفية في سورية من حيث جذب الودائع واستثمارها، وذلك على الرغم من وجود العقبات والصعوبات التي تعوق عملها. ومن ثمَّ يمكن قبول فرضية البحث التي مفادها: يدل واقع تجربة المصارف الإسلامية في سورية على تحقق دورها في تعبئة المزيد من المدخرات الوطنية وخدمة عملية التنمية الاقتصادية، على الرغم من وجود عقبات أو معوقات تعترض أعمالها ونشاطاتها.

سادساً- النتائج والمقترحات:

دُرِسَ في هذا البحث مفهوم المصارف الإسلامية، وأنواعها، وأهميتها، وواقعها، ومعوقات عملها في سورية، ومن خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج والمقترحات الآتية التي يؤمل أن تسهم في زيادة تعبئة الادخارات المحلية وتوظيفها في تمويل الاستثمارات، وتساعد على إزالة العقبات:

أــ النتائج:

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

1. ينتهج العمل المصرفي الإسلامي آلية متميّزة عن طريقة العمل في المصارف التقليدية، من حيث المنتجات التمويلية، وعدم التعامل بالفائدة.
2. عدد فروع المصارف الإسلامية مازال ضئيلاً جداً نسبة إلى عدد السكان، إذْ يشكل فقط 5% من إجمالي عدد فروع المصارف العاملة في سورية.
3. ازداد حجم موجودات المصارف الإسلامية العاملة في سورية بنسب كبيرة خلال السنوات القليلة من عملها في السوق المصرفية السورية. مما يدلُّ على أنَّها تسهم في تجميع المدخرات الوطنية اللازمة لتمويل الاستثمارات ولخدمة عملية التنمية الاقتصادية، من خلال رفع الحرج في المعاملات المصرفية وتفعيل الآليات والأدوات التي تلبي احتياجات بعض المستثمرين.
4. يعدُّ أسلوب المرابحة هو الأسلوب المهيمن على صيغ التمويل الإسلامية الأخرى، مع التركيز على التمويل قصير الأجل ذي العائد السريع.
5. تركّز التمويل الممنوح من قبل المصارف الإسلامية بحسب القطاعات الاقتصادية على تمويل قطاع التجارة، يليه قطاع الصناعة ثم الخدمات يتبعه قطاعا العقارات والزراعة، إذْ إن تركز التمويل بهذا الشكل من شأنه زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية على حساب تمويل المشاريع الإنتاجية والتنموية "الزراعة والصناعة والتعدين وغيرها"، التي تسهم في زيادة الإنتاج الحقيقي.

ب ــ المقترحات:

يمكن من خلال البحث إيراد المقترحات الآتية:

1. يؤكد الباحث أهمية التزام المصارف الإسلامية في أعمالها ونشاطاتها بالأحكام الشرعية بشكل تام لتعزيز ثقة المتعاملين معها بشرعية معاملاتها.

2. قيام المصارف الإسلامية بزيادة عدد فروعها لتشمل أنحاء سورية كلّها، نظراً إلى النمو الكبير الحاصل في موجودات هذه المصارف الدال على تزايد الإقبال على إيداع الأموال لديها، وذلك لتعزيز سهولة تحقيق تعبئة الأموال وتوجيهها إلى الاستثمارات، وزيادة الخدمات المصرفية الإسلامية المقدَّمة للجمهور، ومن ثمَّ زيادة حصة هذه المصارف من سوق التمويل مقارنة بالمصارف الأخرى.

3. تخفيض المصارف الإسلامية لنصيبها من أرباح الودائع ليحفز المودِعين على زيادة ودائعهم وعدم سحبها، وأن يبادر لتحقيق ذلك بمساعدة عملائه الذين يواجهون مشكلات مالية بإعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية التي حصلوا عليها.

4. قيام مصرف سورية المركزي بتوجيه المصارف الإسلامية لتُقدم على تنويع التمويل الممنوح من قبلها على أرض الواقع، ليشمل سائر أنواع التمويل المخاطر كالمشاركة والمضاربة وبيع السلم والاستصناع والمزارعة وغيرها من الأساليب المعوّل عليها في عملية التنمية الاقتصادية، وعدم اقتصارها على أسلوب المرابحة.

5. يؤدي قيام مصرف سورية المركزي بإصدار صكوك تمويل إسلامية لدعم نمو الصيرفة الإسلامية دوراً كبيراً في امتصاص السيولة الفائضة لدى المصارف الإسلامية، وتوظيفها في مشاريع البنى التحتية التي تنعكس بالإيجاب على فئات المجتمع السوري جميعها. فيقترح الباحث الإسراع في إصدار هذه الصكوك لكي تتمكّن تلك البنوك من الإسهام في عمليات الاستثمار بالشكل الأفضل.

6. قيام المصارف الإسلامية بزيادة الاستثمارات المباشرة من قبلها والإشراف عليها بنفسها، وذلك بإنشاء الشركات والمصانع وإنتاج السلع، والقيام بعمليات الاستيراد والتصدير والمتاجرة، وأن تحرص هذه المؤسسات على اعتماد منتجات وأدوات مالية تجسد فلسفة الاقتصاد الإسلامي ومبادئه.

7. إعادة النظر بتحديد حجم رأس مال المصارف الإسلامية من قبل الجهات المعنية في سورية فيما يتعلق بالقانون رقم/3/ لعام 2010، الذي قضى بألاَّ يقل حجم رأس مال المصرف الإسلامي عن/15/ مليار ل.س. وذلك بحيث يكون حجمه وسطاً ومناسباً لهذه المصارف، مع الأخذ بالحسبان واقع البيئة التي تعمل هذه المصارف فيها.

8. نتيجة جهل كثير من الجمهور بفقه المعاملات المالية، أقترح قيام المصارف الإسلامية بمزيد من الحملات الإرشادية والتعليمية التي تبث الوعي والمعرفة بشرعية الاستثمارات والعمليات

والإجراءات كلّها التي تنفذها هذه المصارف، وذلك لتعزيز ثقة المتعاملين مع هذه المصارف بشرعية تعاملاتها.

9. إجراء التعديلات التشريعية الضرورية لرفع فاعلية العمل المصرفي الإسلامي في سورية، ولاسيّما التشريعات المصرفية بحيث تتضمن احتياجات المصارف الإسلامية، وتعزيز مبدأ المحاسبة للحد من الفساد من خلال إحياء الدور الحقيقي للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، وتحقيق الاستقلال الكامل للسلطة القضائية، وتعزيز نزاهة المحاكم التجارية ودورها لتحقيق دورها التنموي.

إذاً: لا بدَّ لضمان انطلاق المصارف الإسلامية في عملها بالشكل الأمثل من تجهيز البيئة والأرضية المناسبة والثابتة، وإن تحسين البيئة القضائية التي تعمل هذه المصارف في ظلها، وتعزيز استقلاليتها يعدُّ الأهم في سلم الأولويات، والآمال معقودة في أن تأخذ هذه المصارف مسؤوليتها تجاه الأمّة، لأنَّها ليست مصارف عادية تهدف إلى الربح السريع وإرضاء عملائها على حساب أهدافها الأساسية، إذ من المفترض أن تكون مؤسسات إنمائية مقيَّدة بمصلحة الأمّة وشريعة الإسلام، وتجسّد اهتمام الإسلام بقضية إعمار الأرض أو ما يسمى في الاقتصاد الحديث عملية التنمية الاقتصادية، وذلك مع عدم التقليل من أهمية أن يكون المصرف الإسلامي مؤسسة رابحة وتحظى برضا عملائها.

المصادر والمراجع

- إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2008.
- أحمد سفر، العمل المصرفي الإسلامي " أصوله، وصيغه، وتحدياته "، اتحاد المصارف العربية، بيروت ــ لبنان، 2004.
- رازي محي الدين، واقع الاستثمار والتمويل الإسلامي وآفاقه الاقتصادية في سورية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2012.
- رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة،1995.
- عبد الرحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، الطبعة الأولى، عمان ــ الأردن، 1998.
- فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث ــ جدارا للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
- وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، الطبعة الرابعة، دار الفكر، دمشق ــ سورية، 2007.
- المرسوم التشريعي السوري رقم/35/ لعام /2005 القاضي بالسماح بإحداث المصارف الإسلامية في سورية.
- المكتب المركزي للإحصاء في سورية، المجموعة الإحصائية لعام 2011، الجدول 3/10.
- النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي للأعوام2000-2011.
- هيئة الاستثمار السورية، تقرير الاستثمار السنوي الخامس لعام 2010.
- الموقع الإلكتروني لكل من بنك الشام وبنك سورية الدولي الإسلامي وبنك البركة، البيانات المالية الموحدة والتقارير السنوية للأعوام (من 2008 إلى2011).
- الموقع الإلكتروني: www.syriasteps.com.
- محمد البلتاجي، سلسلة التعريف بالبنوك الإسلامية، 2010، على الرابط الآتي: http://www.bltagi.com/portal/articles.php?action=show&id=11
- محسن أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية، دار إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، شبكة طلبة الجزائر www.etudiantdz.net.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2012/12/26.